

دور سوق الأوراق المالية

في دعم سياسة الانفتاح

حسين كامل مصطفى

أخذت الحكومة ببدء سياسة الانفتاح الاقتصادي ، إذ تعمل على تدفق رأس المال العربي والاجنبي ، الى مجالات الاستثمار في مصر ، وتقوم تجهزها الفنية حاليا ، بصياغة القواعد والقوانين اللازمة لازالة الحواجز والعقبات التي تحد من انسياب رؤوس الاموال الى المشاريع المصرية ، ووضع الضمانات الكافية لحمايتها ، وتهيئة البيئة التي تكفل لها الاستقرار والاطمئنان ، وسرعة الحركة في حرية تامة داخل المجال المحدد لها . ولا ينأى ذلك الا اذا وضع للمستثمرين العرب والاجانب ما يلي :

١ - الطرق التي تسلكها رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، للوصول الى المشروعات المصرية ، والكيفية التي نأى بها سواء اكانت اموالا سائلة ام عنيدية . وهذه الطرق هي :

أ - سحابة رؤوس الاموال في شكل قروض بالشروط المتفق عليها ، وبسدد وفقا لهذه الشروط . ويمكن اصدار سندات لقروض اجنبية بسحبك وفقا لقواعد معينة ، وتترك حرية تداولها في بورصات الأوراق المالية في الداخل والخارج .

ب - سوانتي في شكل مشاريع فردية يقيسها صاحب رأس المال ، وفقا للقواعد والقوانين التي تسمح بذلك .

ج - كما تأتي في شكل شركات مساهمة بعام في مصر ، وفقا للقوانين المصرية . وهذه الشركات اما ان تكون براسمال عربي او اجنبي او مشترك بينهما وبين رأس المال المصري .

د - واما ان تأتي في شكل فروع لشركات عربية او اجنبية اقيمت في الخارج وفقا لقوانين اليك الاصلية ، ويسمح لهذه الفروع بمزاولة نشاط معين داخل الجمهورية ، بعد أخذ الترخيص اللازم ، او عقد امتياز معين لمدة محددة .

٢ - الطرق التي تمكن المستثمرين من استرداد رأسمالهم وعوائدهم عوائق او عقبات في الاوقات المناسبة لهم ، دون التأثير على الاقتصاد القومي .

٣ - زيادة في تهيئة البيئة المناسبة ، وادخال الاطمئنان في نفوس المستثمرين ، لا بد من اجراء منفذ لهم ، يستطيعون عن طريقه تحويل رأسمالهم من استثمار لآخر ، او اكتساب السيولة عند الحاجة اليها ، بعيدا عن القواعد والقوانين التي تنظم دخول وخروج رأس المال العربي والاجنبي ، دون ان يكون لذلك أي اثر على الاقتصاد القومي .

وتوجد بجمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٧٣ بورصتان للأوراق المالية : احدهما بالقاهرة ، والاخرى بالاسكندرية ، ويسمر العمل فيها وفقا للائحة عامة تم تعديلها في عام ١٩٥٧ وما زال العمل بها يجري حتى الان .

والمنبع لحجم التعامل بهما ، يتبين انه مرتبط بالاحوال الاقتصادية بالبلاد . بردهر التعامل حينما تكون هناك حرية ونشاط ، ولذلك فانه ناتج بصور قرارات التمهير عام ١٩٥٦ والتاميم عام ١٩٦١ .

ولذلك يمكن التمييز بين فترتين من فترات التعامل : الاولى قبل عام ١٩٥٦ ، والثانية بعد عام ١٩٥٦ ، وذلك على النحو التالي .

الفترة قبل عام ١٩٥٦

كانت معظم اسهم الشركات التي تزاول نشاطا في مصر ، ملكا للاجانب او المصريين ، ان كانت الشركات تقام في مصر وفقا للقوانين المصرية المنظمة لذلك ، براسمال اجنبي ، وتفيد أسهمها في جدول اسعار البورصة ، حتى يمكن التعامل عليها ، وذلك وفقا للشروط والقواعد الواردة باللائحة العامة للبورصات . إذ تنص المادة ٥٥ بها على ما يلي :